

المفاضلة بين الائتمان الميسر ودولة الرعاية

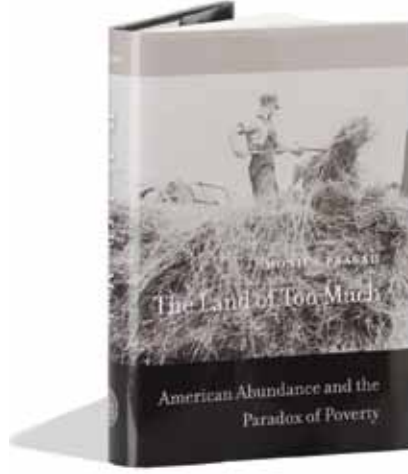
مونيكا براساد
Monica Prasad

أرض المغالاة

The Land of Too Much

وفرة الموارد في أمريكا ومعضلة الفقر
American Abundance and the
Paradox of Poverty

Harvard University Press, Cambridge,
Massachusetts, 2012, 344 pp., \$39.95
(cloth).



الولايات المتحدة منذ عهد فرانكلين روزفلت حتى عهد ريتشارد نيكسون كرسوا جهودهم لزيادة القوة الشرائية وتعزيز استهلاك الجمهور بغية حفز النمو ورفع مستويات المعيشة. ودور الائتمان الميسر في تحقيق الرخاء في الولايات المتحدة معروف أيضا - مثل البرامج الفيدرالية لقروض المساكن والجامعات وحتى ابتكارات القطاع الخاص كالشراء بالتقسيط وبطاقات الائتمان.

وحققت براساد إنجازا في الخروج بهذه الحجج إلى نطاق أرحب. أولا، فهي تبين بشكل مقنع أن الولايات المتحدة فاقت البلدان الأخرى في تنظيم السوق - من الأمن الغذائي إلى العمل المصرفي - لحماية المستهلك وزيادة الاستهلاك. وثانيا، فإنها تثبت بالبراهين أن الحكومة قد بذلت قصارى جهدها لتسهيل اقتراض القطاع الخاص لأغراض امتلاك المساكن، والدراسة الجامعية، وأوجه الاستهلاك الأخرى - من خلال إضفاء الصبغة المؤسسية على ما تمنحه الإدارة الفيدرالية للإسكان من قروض عقارية بدفعات مقدمة منخفضة على المدى الطويل وحتى السياسة الضريبية التي جعلت الفوائد على الرهون العقارية (وأشكال أخرى من الفوائد لفترة معينة) قابلة للخصم من الدخل الخاضع للضريبة. وثالثا، تقول براساد إن ائتلافا سياسيا بين الديمقراطيين والجمهوريين من الولايات الزراعية في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين دفع الولايات المتحدة إلى فرض ضريبة تصاعديّة على الدخل بدلا من فرض ضريبة وطنية على المبيعات، التي كانت ستضعف الاستهلاك.

ويقفز التاريخ في قصة براساد من "العهد الجديد" في مراحل الأولى إلى السبعينات من القرن العشرين، حينما دفع الركود الاقتصادي بالجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء إلى تحرير التمويل وجعل الائتمان متوافرا بقدر أكبر. ونصل عند هذه النقطة إلى القصة المألوفة عن الأمريكيين الذين يستدينون بصورة مفرطة، مما يؤدي إلى فقاعات المضاربة والانهييار المالي في 2008. وعندما تتطرق براساد إلى التاريخ، يبدأ كتابها يتعثر. فلا تتمكن من معالجة مسألة انتعاش الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة المطولة لتطور دولة الرعاية - من "قانون الضمان الاجتماعي" حتى "المجتمع الكبير". وحجتها بأن الضريبة التنافسية أسهمت في إنعاش دول الرعاية الاجتماعية الأوروبية تثير تساؤلات عن التحول نحو

توزيع النفقات الاجتماعية، استخدمت الولايات المتحدة سياسة تنظيمية وضريبية لحفز الاستهلاك والنمو الاقتصادي. والوجه الآخر لهذه المفاضلة بين الائتمان الميسر ودولة الرعاية، وفقا لبراساد، هو ما وضعته البلدان الأوروبية من قيود على نمو الأجور والاستهلاك لتسهيل زيادة الاستثمار في الإنفاق الاجتماعي، بينما أنشأت الولايات المتحدة دولة رعاية أقل تطورا تركت أعدادا أكبر من سكانها فقراء.

وتواصل براساد تتبع هذه الفروق حتى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وقت الإنتاج الزراعي المفرط الذي أسفر عن موجات من الانكماش وما تزامن معها من نمو المؤسسات الصناعية الكبرى. ودفع هذا الأمر الإصلاحيين

الولايات المتحدة ليس لديها اقتصاد سوقي قائم على عدم التدخل كما هو معروف سياسيا، وإنما لديها تاريخ طويل من التدخل في السوق.

الزراعيين أمثال "الشعويين" ومن خلفهم إلى المناذرة بالتنظيم وتطبيق نظام تصاعدي لضريبة الدخل، وليس نظام تنازلي بقدر أكبر ولكن مع فرض ضرائب أكثر كفاءة على الاستهلاك. ويتحول مسار الإصلاح في الولايات المتحدة في الفترة بين تسعينات القرن التاسع عشر وثلاثينات القرن العشرين، من ويليام جينينغز برايان إلى هوي لونج وفرانكلين روزفلت، إلى قصة توفير الائتمان للجميع إلى حد جعل نمو الولايات المتحدة في منتصف القرن العشرين مدفوعا بما أسمته براساد "كينزية الرهون العقارية".

وقد ذهب مؤرخون أمثال ليزابيث كوهين وميغ جاكوبز إلى أن صناعات السياسات في

الولايات المتحدة تستخدم الائتمان الميسر كبديل لدولة الرعاية. والفقر أكثر انتشارا في الولايات المتحدة بينما الرعاية فيها أقل تطورا مقارنة بغرب أوروبا لأنها أثرت، في الفترة بين تسعينات القرن التاسع عشر وثلاثينات القرن العشرين، أن تشجع النمو الاقتصادي المدفوع بالاستهلاك واستطاعت أن تحقق هدفها من خلال إتاحة الائتمان الميسر، كما تقول مونيكا براساد، عالم الاجتماع في جامعة نورث وسترن، في كتابها الشيق الذي صدر حديثا.

وتعرض مونيكا براساد حججا متشابهة عن الائتمان، والضرائب، والاستهلاك، والتنظيم، وتطور دولة الرعاية، وسياسة جماعات المصالح، والإنتاج المفرط، والفقر،

تستخدمها في تفسير التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة على مدى المائة وعشرين عاما الماضية وأوجه اختلافه عن تاريخ القارة الأوروبية. وتؤكد المؤلفة أن الولايات المتحدة ليس لديها اقتصاد سوقي قائم على عدم التدخل كما هو معروف عنها سياسيا، وإنما لديها تاريخ طويل من التدخل الذي يتسم بمستوى أعلى من التنظيم ويقدر أكبر من الضرائب التصاعديّة مقارنة بفرنسا أو ألمانيا أو البلدان الاسكندنافية.

وبينما اتجه الأوروبيون، لا سيما منذ الحرب العالمية الثانية، إلى بناء دول الرعاية على أساس مدروس والتي وفرت رعاية صحية شاملة، ومعاشات تقاعد وتأمينات اجتماعية عامة سخية، وأعدت

ضرائب أقل تصاعدياً في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨١ وأسباب عدم إتاحتها المجال لتحقيق النمو وما أدى إليه من تقليص المنافع العامة في الولايات المتحدة. وتعطي براساد أهمية مغالى فيها لتأثير ”الشعبيين“ والإصلاحيين الزراعيين في مطلع القرن العشرين، وتخلط بين هذه الحركات المختلفة وحركات ”التقدميين“ الحضريين ورواد الإصلاح إبان ”العهد الجديد“. وبينما كانت الولايات المتحدة قيمة شاذة في تطوير الائتمان بغرض تشجيع الاستهلاك، كما تقول المؤلفة، لم تكن سياسة الحكومة هي الدافع الوحيد. فكان قادة مجتمع الأعمال المبتكرين، ومن بينهم أقطاب المتاجر الكبرى وهنري فورد يرون بفطنتهم أهمية توفير الائتمان للعملاء، وسعت حركات الطبقة العاملة إلى الحث على توفير الائتمان للجميع من خلال إنشاء جمعيات البناء والإقراض والاتحادات الائتمانية. وبينما حجة براساد عن الفقر مثيرة للجدل، فهي غير معروضة على نحو جيد وتخفي وراءها تساؤلات عن التوزيع. وتؤكد براساد أن ”التدخلات التصاعديّة جاءت بنتائج عكسيّة“، غير أن التدخلات

التنظيمية في حققتي ”التقدميين“ و”العهد الجديد“ لم تكن تهدف إلى الحد من الفقر. وربما كان الائتمان بديلاً للرعاية، ولكنه كان يهدف أيضاً إلى دفع النمو، وليس تخفيف حدة الفقر. وإضافة إلى ذلك، برغم نجاح دول الرعاية الأوروبية بشكل أكبر في استخدام الإنفاق الاجتماعي للحد من الفقر وعدم المساواة، ففي أمريكا أدت الضريبة التصاعديّة شديدة الانحدار على الدخل في الخمسينات والستينات من القرن العشرين وكذلك الخصم الضريبي على الدخل المكتسب في وقت أقرب إلى الحد من الفقر وعدم المساواة من خلال التأثير على إعادة التوزيع. وليس من الواضح مدى انطباق أطروحة براساد على الاقتصادات النامية التي عادة ما تتسم بضعف الرعاية والتنظيم والائتمان. فمرت البرازيل والصين بفترات من النمو السريع والحد من الفقر في ظل برامج الرعاية الاجتماعيّة، ولكن لم يتقرر بعد ما إذا كانتا قد حققنا نجاحاً يضاهي ما حققته البلدان الاسكندنافية أو الولايات المتحدة في انتشار سكانهما من براثن الفقر. ويكرر الكتاب ما يقول في بعض الأحيان، وتؤكد الكاتبة العديد من الأمور

التي تثير الغرابة. فهي تقول مثلاً إن فرنسا أنشأت ”البنبان المالي الليبرالي الجديد في تسعينات القرن العشرين“، وإن حركة العمال في الولايات المتحدة عارضت فرض ضريبة مبيعات وطنية لأسباب ”مؤيدة للرأسمالية“، وإن ”قانون الرعاية بأسعار معقولة“ في الولايات المتحدة حقق ”تأميناً صحياً شاملاً“.

ومع هذا، فهناك قدر من الكياسة وإثارة الفكر في حجج براساد حول المفاضلة بين توفير الائتمان ودولة الرعاية وحول تأثير التدخلات التنظيمية القوية من الدولة وسياساتها الضريبية التصاعديّة في الولايات المتحدة (حتى العقود الأخيرة). وبرغم أن الكتاب يخلو من أي توصيات تتعلق بالسياسات، فسوف يؤدي بلا شك إلى تحفيز النقاش حول الأساليب التي يمكن أن تنتهجها الاقتصادات المتقدمة لتحقيق ذلك الثلاثي النادر الذي يجمع بين النمو والعدالة الاجتماعيّة والاستقرار الاقتصاديّ.

رايموند أوفنهايسر
رئيس أكسفام أمريكا

جنة النقد: تجمع العملات معا



هارولد جيمس
Harold James

بناء الاتحاد النقدي الأوروبي
Making the European
Monetary Union

Belknap Press, Cambridge,
Massachusetts, 2012, 592 pp., \$35.00
(cloth).

يجمع
كتاب هارولد جيمس، أستاذ التاريخ في جامعة برينستون، بعنوان ”بناء الاتحاد النقدي الأوروبي“ بين

سلسلة من المشكلات التي كانت موضع نقاش ولكنها لم تحل وقت إنشاء اليورو. وتبين أصول أزمة منطقة اليورو في هذه الدراسة الحافلة بالمعلومات التي تتحدث عن ”لجنة محافظي البنوك المركزيّة“، التي أصبحت في وقت لاحق ”البنك المركزي الأوروبي“. ويتتبع الكتاب العملية برمتها بدءاً من الإعداد وحتى تنفيذ مفهوم الاتحاد النقدي الأوروبي والعملية المشتركة. ويساعد هذا السرد القراء على فهم الأزمة النقدية الأوروبية بعمق من خلال تتبع المفاوضات من وراء الكواليس. وكما يوضح هذا الكتاب، كان التوتر المستمر بين رجال السياسة والتكنولوجيا وراء تشكيل اليورو. وكان الاتحاد النقدي الأوروبي مشروعاً ضخماً، ويواصل العمل على ضمان استقرار الأسعار في أوروبا بين الأعضاء عن طريق تكامل النظم النقدية وباستخدام عملة رئيسية عابرة للحدود، هي اليورو. واستناداً إلى المحفوظات التي توافرت حديثاً من ”لجنة محافظي البنوك المركزيّة“ و”لجنة ديلور“ في

سرد تاريخي موجز لأحداث الفترة المؤدية إلى إنشاء ”الاتحاد النقدي الأوروبي“ وحكاية مشوقة عن أصوله وأدائه ومشكلاته. وهذا التاريخ المتعمق سيروق القراء الأكاديميين الباحثين عن تفاصيل شاملة حول الاتحاد النقدي الأوروبي. ولم يكن هذا الكتاب الأسر المكتوب بعناية ليصدر في وقت مناسب أكثر من وقتنا هذا. وبينما يتميز الكتاب بحسن التنظيم، والاستفاضة، ويزخر بالحقائق التاريخية، فهو يستكشف أيضاً الأصول السياسية والتاريخية للاتحاد النقدي الأوروبي. وبعد قرابة عشر سنوات من السُر النسبي شهدتها العملة الموحدة في ظل الاتحاد النقدي الأوروبي ثم انتهائها فجأة مع بدء أزمة الديون اليونانية في ٢٠١٠، سرعان ما تحول الجدل حول قدرة اليورو على الاستمرار إلى التساؤل عن إمكانية وجود اتحاد نقدي بدون وجود نوع من الاتحاد المالي. ووفقاً لجيمس، لا يمكن إلقاء اللوم على اليورو في وقوع الأزمة المالية الأوروبية. فجدور الأزمة الحالية أعمق، إنها تمتد إلى

ولا تزال تقارير الإعلام المتواصلة عن الانهيار الفوري للاتحاد النقدي الأوروبي تصدر بنفس القوة، وليس ثمة حلول سريعة لهذا الموقف المعقد. ويغطي الكتاب الظروف التاريخية التي أثمرت الاتحاد النقدي الأوروبي واليورو بعد عقود من التعاون على مستوى القارة سعياً لوضع نهاية لقرون من الصراعات داخل أوروبا. ويقدم الكتاب أيضاً معالجة متوازنة للأزمة المالية الحالية. ويمثل كتاب جيمس مرجعاً أساسياً لجميع المهتمين بالاتحاد النقدي الأوروبي — أياً كان موقفهم السياسي. فقرأته ستروق المتحمسين لليورو، والمتشككين في اليورو، والواقعيين في نظرتهم تجاه اليورو على حد سواء.

جون راين
زميل مركز الدراسات الدولية،
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
في لندن

تحقيق وحدة سياسية كاملة، خسر مشروع اليورو إمكانية توفير ركيزة مستقرة في المستقبل المنظور.

١٩٨٨-١٩٨٩، يشير جيمس إلى أنه برغم نمو الاتحاد النقدي الأوروبي وتطوره، فغياب التنسيق في صنع السياسات،

كان التوتر المستمر بين رجال السياسة والتكنوقراط وراء تشكيل اليورو

وكانت تركيبة اليورو منذ بدايتها مثيرة للجدل. فأخطاء التصميم في منطقة اليورو كانت معروفة تماماً منذ بدايتها — بما في ذلك عدم وجود اتحاد مالي وعدم وجود آليات للتعامل مع الصدمات غير المتماثلة وتفاوت القدرات التنافسية. ومع هذا، طغت الضرورات السياسية على المخاوف الاقتصادية في توحيد الدول الأوروبية، وكان اليورو هو الإنجاز الذي خرج به هذا المشروع السياسي.

وتعد صنع القرار، والعدد الكبير من العلاقات المتبادلة بين المتغيرات النقدية والاقتصادية، أدت كلها إلى وقوع مشكلات خطيرة.

وكان يُنظر إلى الاتحاد النقدي الأوروبي في الأصل باعتباره نقطة انطلاق أخرى نحو أوروبا موحدة سياسياً. لكن مع سقوط حائط برلين، وانهيار الاتحاد السوفيتي، ووحدة ألمانيا، تلاحقت إلى حد كبير الحاجة إلى وحدة سياسية أوروبية كوسيلة لضمان السلام في أوروبا. ونظراً لأقول الرغبة في

Dismal science?

IMF



Listen to our podcast interviews with top economic experts and decide: www.imf.org/podcasts